The Effect of Guarantees Provided by the Customer on the Decision to Grant Bank Credit
A Field Study on Banks Listed on the Damascus Securities Exchange

Nermeen Hesham Ahmad*
Dr. Itab Hassoun**

(Received 22 / 12 / 2025. Accepted 1 / 6 / 2026)

ABSTRACT

The research aims to determine the impact of banking collateral provided by the client (personal collateral, cash collateral, tangible collateral, and real estate collateral) on the credit-granting decision within a sample of private commercial banks listed on the Damascus Securities Exchange. The descriptive-analytical approach was utilized, and a questionnaire was deployed as the primary study tool. A total of 145 questionnaires were distributed, serving as a comprehensive survey for administrators and employees within the credit departments of the designated private commercial banks listed on the Damascus Securities Exchange. Of these, 125 valid questionnaires were retrieved and subsequently subjected to statistical analysis using the SPSS 25 software.

The study yielded several key findings, most notably that a statistically significant impact exists for the banking collateral provided by the client on the credit-granting decision within the investigated banks. Furthermore, a set of recommendations was proposed, emphasizing the activation of regulatory frameworks embodied in the banks' credit policies. Additionally, emphasis was placed on continuing reforms aimed at enhancing the soundness and stability of the banking sector, thereby substantially contributing to the mitigation of non-performing loans (NPLs). Finally, the necessity of conducting periodic loan reviews was highlighted as a precautionary measure to avert increased default risks and to facilitate the early detection and management of non-performing loans.

Keywords: Bank Guarantees, Bank Credit, Private Commercial Banks, Damascus Securities Exchange.

Copyright **:**Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

*Phd Student, Department Of Business Administration, Faculty Of Economics, Lattakia University(formerly tishreen) , Lattakia, Syria. nermin.ahmad@latakia-univ.edu.sy
** Professor, Department of (Business Adminstration) department of Business Adminstration, Faculty of Economics, University of Latakia(formerly tishreen) , Latakia, Syria.
etabhassoun@latakia-univ.edu.sy

أثر الضَّمانات المُقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي

دراسة ميدانيَّة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة

نيرمين هشام احمد*

د. عتاب حسون**

(تاريخ الإيداع 22 / 12 / 2025. قُبِل للنشر في 1 / 6 / 2026)

□ ملخّص□

يهدف البحث إلى تحديد أثر الضَّمانات المصرفيَّة المقدَّمة من العميل (الضَّمانات الشَّخصيَّة، الضَّمانات النَّقديَّة، الضَّمانات العينيَّة، الضَّمانات العقاريَّة) في قرار منح الائتمان المصرفي، في عينة من المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة. تم استخدام المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي وتم أستخدام الاستبانة كأداة للدراسة، تم توزيع ما مجمله (145) استبانة كمسحٍ شاملٍ للإداريين والعاملين في قسم الائتمان المصرفي في المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة الآتية المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة، تمَّ استرجاع (125) استبانة صالحة للدراسة، إذ خضعت بكاملها للتحليل الإحصائي وفق برنامج (SPSS 25).

وفي نهاية هذا البحث توصلت نتائج البحث إلى مجموعة من النتائج، وأهمّها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة للضمانات المصرفية المقدمة من العميل في قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة. كما تم التقدم في نهاية البحث بمجموعة من التَّوصيات، والَّتي كان أهمُّها: تفعيل القواعد التَّنظيميَّة التي تتمثَّل في السياسة الائتمانيَّة لدى المصارف، الاستمرار في الإصلاحات التي تستهدف تعزيز متانة وسلامة القطاع المصرفي بما يساعد ذلك بدرجة كبيرة في الحدِّ من القروض المتعثِّرة، وضرورة قيام المصرف بعمليات المراجعة الدوريَّة للقروض، بما يمثِّل إجراءً احترازياً لتجنُّب زيادة مخاطر القروض المتعثِّرة، وبما يساعد على اكتشاف التعثُّر مبكِّراً ممَّا يسهِّل عمليَّة معالجتها.

الكلمات المفتاحية: الضَّمانات المصرفيَّة، الائتمان المصرفي، المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة، سوق دمشق للأوراق الماليَّة.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **طالبة دراسات عليا (دكتوراة)، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية(تشرين سابقاً) ، اللاذقية، سورية.**
nermin.ahmad@latakia-univ.edu.sy

** **أستاذ، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية(تشرين سابقاً)، اللاذقية، سورية.**
etabhassoun@latakia-univ.edu.sy

مقدمة:

يلعب القطاع المصرفي دوراً مهماً في الحياة الاقتصاديَّة لأيِّ بلد، فهو يرتبط مع جميع فروع النشاط الاقتصادي، كما تعمل خدماتهُ المتنوعة على تنشيط الحياة الاقتصاديَّة، من خلال تعبئة المدَّخرات المتاحة وجذب المدَّخرات الخارجيَّة وتوجيهها نحو الاستثمارات التنمويَّة. وفي هذا الإطار يُعدُّ الائتمان المصرفي من أكثر الأنشطة المصرفيَّة أهمِّيَّة في المصارف التِّجاريَّة والمؤسَّسات الماليَّة الوسيطة الأخرى (المصارف المتخصِّصة، مؤسَّسات التَّمويل الصَّغير، المصارف الإسلاميَّة)، فمن خلاله يستطيع المصرف تحقيق الأرباح الكبيرة وتعزيز الموقع التَّنافسي وتكبير الحصَّة السوقيَّة، ولكن في الوقت ذاته أيضاً يُعتبر الائتمان المصرفي من أكثر الأنشطة المصرفيَّة خطراً وحساسيَّة، إذ قد يؤدِّي سوء استخدامه إلى إفلاس المصرف وفقدان دوره كوسيط مالي، وبالتَّالي قد لا يتوقَّف ضرره على المصرف والمؤسَّسات الوسيطة فحسب، وإنَّما قد يمتد إلى الاقتصاد الوطني برمَّته. من هنا جاءت أهمِّيَّة القرارات الائتمانيَّة التي تعتبر حجر الزَّاوية في الخطط الاستراتيجيَّة للنِّظام المصرفي، كونها تشتمل على أسس ومعايير وشروط ونطاق وأنوع الائتمان المصرفي [8] .

ومِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ هناك مجموعة من العوامل التي تؤثِّر في موضوع اتِّخاذ قرار منح الائتمان المصرفي للأفراد والمشروعات الصَّغيرة، والتي قام الباحثين والأكاديميين في هذا المجال بتصنيفها إلى الأنواع الأربعة الآتية: عوامل متعلِّقة بالعميل، عوامل متعلِّقة بمؤسَّسة التَّمويل (المصرف)، عوامل متعلِّقة بالتَّسهيلات الائتمانيَّة وعوامل متعلِّقة بالمشروع الجديد المموَّل.

ونظراً للأهميَّة الكبيرة والمتزايدة للقرارات الائتمانيَّة في مرحلة إعادة الإعمار التي ستعيشها سورية بعد التحرير، والتي ستضطر فيها المصارف إلى اتِّخاذ الكثير من القرارات في هذا المجال، حاولت الباحثة في هذا البحث دراسة وتحليل تأثير العوامل المتعلِّقة بالضمانات الائتمانية المقدَّمة للمصرف من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي، وذلك في عيِّنة من المصارف التجارية السورية.

الدِّراسات السَّابقة:

1- <u>دراسة (العلوان وناولو، 2025) بعنوان: دراسة أثر اختبارات الضغط للمخاطر المصرفية في السلامة المالية:</u>

هدفت الدراسة إلى تقييم قدرة المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية على تحمل الصدمات المالية المحتملة من خلال تطبيق اختبارات الضغط خلال الفترة الممتدة بين (2014–2023). سعى البحث إلى قياس السلامة المالية باستخدام نموذجBankometer، ومقارنة نتائج هذه السلامة قبل وبعد تطبيق سيناريوهات الضغط لمخاطر الائتمان والسيولة. كما هدفت الدراسة إلى إبراز دور اختبارات الضغط كأداة إنذار مبكر للكشف عن نقاط الضعف وتعزيز استقرار النظام المصرفي السوري في ظل التقلبات الاقتصادية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الرجوع إلى الأدبيات العلمية ذات الصلة، وجمع البيانات المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة من سجلات سوق دمشق للأوراق المالية،ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاختبارات ضغط مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة في السلامة المالية للمصارف.وجود فرق ذو دلالة إحصائية في مستويات السلامة المالية للمصارف عينة الدراسة قبل تطبيق اختبارات الضغط وبعدها.أظهر تحليل نسبة تغطية السيولة (LCR)وجود تحديات في إدارة السيولة لدى بعض المصارف، حيث تراوحت النتائج بين وجود سيولة فائضة غير مستثمرة بفعالية في بعضها، وتقلبات حادة في مصارف أخرى.بينت النتائج تذبذب نسبة القروض غير العاملة (NPL) تأثراً بالبيئة الاقتصادية المتغيرة والأزمات، مما يؤثر بشكل مباشر على جودة المحفظة الائتمانية.

2- دراسة **(حسون وضاهر، 2024) بعنوان: أثر الضمانات المصرفية في تقليل المخاطر الائتمانية في المصارف العاملة في سورية:** هدفت الدراسة إلى تقييم دور الضمانات المصرفية (العينية والشخصية) في الحد من المخاطر الائتمانية وتخفيض حدة تعثر القروض في المصارف السورية. سعى البحث إلى تحديد طبيعة العلاقة وقوة التأثير بين أنواع الضمانات المختلفة وبين استقرار المركز المالي للمصرف من خلال قدرة هذه الضمانات على تغطية الالتزامات في حال عجز العميل عن السداد. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت "الاستبانة" كأداة لجمع البيانات من عينة شملت (121) موظفاً من الكوادر العاملة في مديريات الائتمان والمخاطر في المصارف السورية، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:وجود أثر ذو دلالة إحصائية عكسية بين الضمانات المصرفية والمخاطر الائتمانية، حيث تساهم جودة الضمانات بشكل مباشر في تقليل احتمالات الخسارة المالية. تبين أن "الضمانات العينية" (كالرهونات العقارية) تفوق في أهميتها وتأثيرها "الضمانات الشخصية" (كالكفالات) من وجهة نظر المصارف السورية لضمان استرداد الائتمان الممنوح.وجود علاقة ترابطية قوية بين كفاءة عملية تقييم الضمانات قبل منح الائتمان وبين انخفاض نسبة الديون المتعثرة لاحقاً.أظهرت النتائج أن المصارف السورية تضع شروطاً صارمة فيما يتعلق بالضمانات لمواجهة حالة عدم التأكد الاقتصادي، مما يجعل الضمانة أداة أمان أساسية وليس مجرد إجراء تكميلي.

3- دراسة (Luck and Santos 2025) بعنوان:

Collateral and Bank Monitoring

الضمانات ومراقبة البنوك

هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة التفاعلية بين "وجود الضمانة" وبين "سلوك البنك في المراقبة" بعد منح الائتمان. سعى البحث إلى فهم كيف تؤثر قيمة الضمانة ونوعها على قرار البنك بمتابعة العميل، ومدى اعتماد البنك على الضمانة كبديل للمراقبة اللصيقة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عبر فحص سجلات ائتمانية مفصلة (Loan–level data)، ومقارنة أثر الضمانات المنقولة (كالمعدات) مقابل الضمانات العقارية الثابتة في توجيه سلوك البنوك تجاه المقترضين .ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن ارتفاع قيمة الضمانة يؤدي إلى تقليل وتيرة مراقبة البنك للمقترض، حيث يشعر البنك بالأمان بقدرته على استرداد القرض من خلال تسييل الضمانة، مما قد يقلل من الحافز لمتابعة أداء العميل اليومي. بينت النتائج أن نوع الضمانة يؤثر في القرار؛ فالبنوك تطلب ضمانات عقارية للشركات المستقرة، بينما تعتمد على مراقبة مكثفة وضمانات منقولة للمشروعات الصغيرة (SMEs)لارتفاع مخاطرها وصعوبة تقييمها. كما أكدت الدراسة أن الضمانات القوية تؤدي مباشرة إلى خفض نسبة "الخسارة عند التعثر" (LGD)، مما يجعلها العامل الحاسم في قبول طلب الائتمان للمقترضين الذين لا يملكون تاريخاً ائتمانياً طويلاً. باللإضافة إلى إلى أن الضمانات والمراقبة هما أداتان "متكاملتان" في بعض الأحيان و"بديلتان" في أحيان أخرى؛ فالضمانة تحمي البنك من الخسارة، بينما المراقبة تحميه من احتمالية التعثر أصلاً.

4- دراسة (Aldasoro & Doerr, 2025) بعنوان:

Collateralized lending in private credit

الإقراض المضمون في الائتمان الخاص

هدفت الدراسة إلى فحص الأنماط والمحددات التي تحكم القروض المباشرة المضمونة (Secured)وغير المضمونة

(Unsecured) في سوق الائتمان الخاص بالولايات المتحدة. وسعت بشكل خاص إلى فهم كيفية تأثير "الاحتكاكات المعلوماتية" (Informational Frictions) بين المقرضين والمقترضين على قرار طلب ضمانات، بالإضافة إلى استقصاء وجود "قناة ضمانات عقارية" تؤدي فيها زيادة أسعار المنازل المحلية إلى تحفيز هذا النوع من الإقراض.استندت الدراسة إلى تحليل بيانات على مستوى القروض من سوق الائتمان الخاص الأمريكي للفترة من الربع الأول لعام 2000 وحتى الربع الأخير من عام 2024، مقدمة من (Pitchbook Data). شملت العينة حوالي 286,000 ملاحظة قرض لـ 1,481 مقرضاً و5,218 شركة. استخدم الباحثون أسلوب الانحدار (OLS) وطريقة "المتغيرات المساعدة" (Instrumental Variable – IV)للربط بين تقلبات أسعار المنازل المحلية وحجم الإقراض المضمون، مع التحكم في المتغيرات الثابتة للصناعة والموقع الجغرافي.توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية: نمو الإقراض المضمون حيث تجاوزت المبالغ القائمة للقروض المباشرة المضمونة نظيرتها غير المضمونة، حيث أصبحت القروض المضمونة تشكل أكثر من 50% من إجمالي سوق الائتمان الخاص بحلول نهاية عام 2024. أظهرت المقارنة أن القروض المضمونة تمتاز بمبالغ أقل، وهوامش ربح (Spreads)أعلى، وفترات استحقاق أطول مقارنة بالقروض غير المضمونة.أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين ارتفاع أسعار العقارات المحلية وزيادة الإقراض المباشر المضمون، حيث أن زيادة انحراف معياري واحد في مؤشر أسعار المنازل تؤدي إلى زيادة الإقراض المضمون بنسبة 21% إضافية مقارنة بالقروض غير المضمونة. لاحظت الدراسة زيادة في "الصفقات الجماعية" (Club Deals)ومشاركة البنوك في سوق الائتمان الخاص، مما ساهم في نمو القروض الدوارة .

التعقيب على الدراسات السَّابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في تناولها لموضوع قرار منح الائتمان المصرفي بوصفه المتغير التابع، كما تتفق مع دراستي (حسون وضاهر، 2024) و (Luck **and** Santos **2025**)في تناول الضمانات المصرفية كمتغير مستقل مؤثر في القرار الائتماني. وقد أكدت الدراسات السابقة وجود دور مهم للضمانات في الحد من المخاطر الائتمانية وتعزيز كفاءة قرارات الإقراض.

إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في تركيزها على تحليل أنواع الضمانات المصرفية بصورة تفصيلية، من خلال دراسة أثر كل من: الضمانات الشخصية، والنقدية، والعينية، والعقارية، بشكل مستقل في قرار منح الائتمان المصرفي. كما تتميز الدراسة الحالية باختلاف بيئة التطبيق، إذ أُجريت على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، إضافة إلى اختلاف مجتمع الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

مشكلة البحث:

بناءً على الدِّراسات السَّابقة الَّتي اطَّلعت عليها الباحثة وعلى الدِّراسة الميدانيَّة الَّتي قامت بها في المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة التالية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة: بنك قطر الوطني، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك الائتمان الأهلي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، وبنك سورية والمهجر، أمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال طرح التَّساؤل الرَّئيس الآتي:

هل يوجد أثر الضمانات المقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة؟

ومنه تتفرَّع التَّساؤلات الفرعيَّة الآتيَّة:

1-هل يوجد أثر **الضَّمانات الشَّخصيَّة** المقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محل الدراسة؟

2-هل يوجد أثر **الضَّمانات النَّقديَّة** المقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محل الدراسة؟

3-هل يوجد أثر **الضَّمانات العينيَّة** المقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محل الدراسة؟

4-هل يوجد أثر **الضَّمانات العقاريَّة** المقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محل الدراسة؟

أهمية البحث:

تستمدُّ هذه الدِّراسة أهمِّيَّتها العمليَّة من أهمِّيَّة عملية اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي ذاتها من جهة، ومن أهميَّة المصارف العامَّة السُّورية من جهةٍ ثانية، وذلك نظراً لأهمِّيَّتها الكبيرة ومساهمتها الفعَّالة في دعم عمليَّة التَّنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة. بالإضافة إلى ذلك، قد تساعد نتائج هذه الدِّراسة في إيجاد مؤشِّرات موضوعيَّة يُعتمد عليها في بناء برامج لتدريب المديرين والعاملين على عمليَّة اتِّخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي في المؤسَّسات الماليَّة في سوريَّة. كما قد تسهم التَّوصيات الَّتي تمَّ اقتراحها في إلقاء الضَّوء على بعض الإجراءات والممارسات الإداريَّة الَّتي يمكن أن تقوم بها الإدارة من أجل تدعيم دور الضَّمانات المصرفيَّة في خلق وتدعيم الميزات التنافسية في المصارف محلِّ الدِّراسة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى وبشكل أساسي إلى تحقيق الهدف الرئيسي الآتي:

تحديد أثر الضمانات المقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة.

ومن هذا الهدف الرئيس تنبثق الأهداف الفرعيَّة الآتيَّة:

1- تحديد أثر **الضَّمانات الشَّخصيَّة** المقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محل الدراسة.

2- تحديد أثر **الضَّمانات النَّقديَّة** المقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محل الدراسة.

3- تحديد أثر **الضَّمانات العينيَّة** المقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محل الدراسة.

4- تحديد أثر **الضَّمانات العقاريَّة** المقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي المصارف محل الدراسة.

فرضيات البحث:

تتمثَّل الفرضيَّة الرَّئيسة للبحث بالآتي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة للضمانات المقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة.

ومن هذه الفرضيَّة الرَّئيسة تنبثق الفرضيَّات الفرعيَّة الآتيَّة:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة **للضَّمانات الشَّخصيَّة** المقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محل الدراسة.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة **للضَّمانات النَّقديَّة** المقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محل الدراسة.

3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة **للضَّمانات العينيَّة** المقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محل الدراسة.

4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة **للضَّمانات العقاريَّة** المقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محل الدراسة.

منهجية البحث:

تمَّ إنجاز هذا البحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التَّحليلي، حيث تمَّ جمع البيانات الثانويَّة من خلال الكتب والمراجع العربيَّة والأجنبيَّة والمقالات والدَّوريَّات الصادرة في مجال البحث، أمَّا البيانات الأوَّليَّة فقد تمَّ جمعها عن طريق قيام الباحثة بتصميم استبانة (الملحق 1) تضمَّنت مجموعة من الأسئلة المتعلِّقة بموضوع البحث. ومن ثمَّ تمَّ استخدام الأساليب الإحصائيَّة المناسبة اعتماداً على البرنامج الإحصائي **(SPSS 25)** في تحليل البيانات والمعطيات واختبار فرضيَّات البحث.

مجتمع البحث وعيِّنته:

تمثل **مجتمع البحث** بجميع الكوادر الإدارية والفنية العاملة في أقسام الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها (15) مصرفاً. ونظراً لتباين حجم النشاط الائتماني بين هذه المصارف، اختار الباحث **عينة عمدية (Purposive Sample)** شملت خمسة مصارف رائدة وهي: (بنك قطر الوطني، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك الائتمان الأهلي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، وبنك سورية والمهجر).

وبعود **تبرير اختيار هذه المصارف تحديداً** إلى كونها تمثل الثقل الاستراتيجي والكتلة الحرجة في سوق الائتمان السوري، حيث تستحوذ وحدها على الحصة الأكبر من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة، بالإضافة إلى تمتعها بأنظمة مخاطر وسياسات ائتمانية ناضجة ومستقرة توفر بيانات دقيقة وشاملة تخدم أهداف البحث وتسمح بتعميم النتائج على بقية المصارف المتجانسة معها في البيئة التنظيمية. وقد اتبع الباحث أسلوب **المسح الشامل Census)** **(Survey**لجميع العاملين في أقسام الائتمان ضمن هذه المصارف الخمسة المختارة، حيث وُزِّع ما مجمله (145) استبانة، استُرجع منها (125) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وعولجت البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS v.25).

حدود البحث:

- **الحدود البشريَّة :**اقتصرت الحدود البشريَّة على جميع الإداريين والعاملين في قسم الائتمان المصرفي في عيِّنة من المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة.
- **الحدود المكانيَّة :**اقتصرت الدِّراسة على مجموعة من المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة، وهي: (بنك قطر الوطني، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك الائتمان الأهلي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، وبنك سورية والمهجر).

- **الحدود الزمنيَّة :** حُدِّدت الفترة الزمنيَّة للدراسة بالمدة الممتدة من شهر حزيران وحتى نهايَّة شهر تشرين الثاني من العام 2025م.

محددات البحث:

اقتصر البحث من الناحية الموضوعية على دراسة المتغيُّرين الرئيسين الآتيين: المتغيُّر المستقل: (الضَّمانات المصرفيَّة)، والذي فُرِّع إلى المتغيُّرات الفرعيَّة الآتيَّة:(الضَّمانات الشَّخصيَّة، الضَّمانات النَّقديَّة، الضَّمانات العينيَّة، الضَّمانات العقاريَّة.المتغيُّر التَّابع: (قرار منح الائتمان المصرفي).

الإطار النظري:

أولاً: مفهوم الضَّمانات المصرفيَّة وأنواعها:

تعدُّ الضَّمانات المصرفيَّة وسيلة يمكن للمتعاملين تقديمها، للحصول على قروض من المصرف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فهي أداة إثبات حق المصرف في الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية، وذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم [5].

<u>وقد لجأت المصارف إلى زيادة استعمال الضمانات في السنوات الأخيرة للأسباب الآتية:</u> [6]

1-سوء التعامل وعدم الاهتمام بالسمعة: إنَّ قلة اهتمام بعض المؤسسات التجارية والصناعية بالمحافظة على السمعة وحسن التعامل، مما يضطر المصرف إلى طلب هذه الضمانات.

2-الظروف الاقتصادية: كبر حجم العمليات الائتمانية، بالنسبة إلى رأس مال المتعامل نتيجة لبعض الظروف الاقتصادية وما تستتبعه من نشاط اقتصادي متزايد، والغلاء، وما ينتج عنه من انخفاض القدرة الشرائية للنقد الوطني، فيزداد حجم الكتلة النقدية الواجب صرفها على الواردات.

3-المخاطر المصرفية: كما يعدُّ الخطر عنصراً ملازماً للقرض، لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاؤه بصفة نهائية، أو استبعاد إمكانية حدوثه مادامت هناك فترة انتظار قبل حلول آجال استرداده. ولذلك، يجب على المصرف أن يتعامل مع هذا الواقع بشكلٍ حذر، وأن يقرأ المستقبل قراءة جيدة.

وأمام هذا الواقع الذي لا يمكن تجنبه، ومن أجل زيادة الحيطة قد يلجأ المصرف فضلاً عن الدراسات المتعلقة بالعميل، إلى طلب ضمانات كافية من المُقترض، ومن الملاحظ أنَّ هذه الضمانات ذات أهمية كبرى بالنسبة للمصرف خاصة عندما يتعلق الأمر بالقروض طويلة الأجل. فالأمر هنا لا يقتصر فقط على القيام بدراسة وتحليل وثائق المؤسسة وقراءة أرقامها، وإنما يتمثل الأمر في طلب أشياء ملموسة وذات قيمة كضمان قبل منح القرض. [7]

<u>يمكن التمييز بين الأنواع الآتية للضمانات المصرفية</u>: [8] [9]

1-الضَّمانات الشَّخصيَّة: يتم الضمان الشخصي بتدخل طرف ثالث خلاف المقترض وتعهُّده بسداد القرض (أصل القرض والفوائد المترتبة وكذلك تكلفة القرض)، وفي حالة توقف المقترض عن الدفع يمكن للمصرف الرجوع إلى الطرف الضامن، هذا الأخير يعد المصرف بتسديد المقترض في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المقترض شخصياً، ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن.

2-الضَّمانات النَّقديَّة: الضمان النقدي هو عقد يلتزم به شخص ضماناً لدين تجاري عليه أو على غيره، أن يسلم مالاً إلى الدائن أو إلى شخص آخر يعينه المتعاقد أن يخوله حبس هذا المال إلى أن يستوفي حقه أو أن يتقدم الدائنين العاديين والدائنين المرتهنين له في المرتبة بتقاضي حقه من ثمن هذا المال في أية يد يكون. ولما كان الرهن عقداً، فهو ينشأ بأركان العقد العامة، وهي الرضاء والمحل والسبب، ويجب أن يكون الراهن مالكاً للمال المرهون، ولا يتم الرهن إلَّا بتسليم المال المرهون أو السند المرهون، ويترتب على هذا العقد آثار قانونية أهمَّها بالنسبة للمدين، المال المرهون، ونقل حيازته إلى الدائن أو إلى شخص آخر يتفقان على تسليمه المال المرهون، وصيانته وحفظه من يوم تسلمه إلى يوم إعادته عند استيفاء الحق، ويترتب للدائن حق حبس المال وحق التقدم على غيره من الدائنين العاديين.

3-الضَّمانات العينيَّة: هي عبارة عن ضمانات ملموسة يمكن حجزها في حالة عدم تسديد المقترض لدينه، كالعقارات والمنقولات، وهذا ما يسمى بالرهن **(Gage)**. وترتكز الضمانات الحقيقة على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات العقارية، ويعطي هذه الأشياء على سبيل الرهن، وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، ويمكن للمصرف (أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض.

4-الضَّمانات العقاريَّة: تشمل بعض الأدبيات هذه الضمانات ضمن الضمانات العينية، إلا أن بعض الأدبيات الأخرى مثل [8] و [9] اعتبرتها نوع مستقل من الضمانات المصرفية. والضمان العقاري هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينياً على عقار لوفاء بدينه، ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي يد كان ومتقدما في ذلك على الدائنين التاليين له في المرتبة. وفي الحقيقة، لا يتم الرهن إلَّا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمونه الحقيقي، فالعقار ينبغي أن يكون صالحاً للتعامل فيه وقابلاً للبيع في المزاد العلني، كما يجب أن يكون معيناً بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق، وما لم تتوفر هذه الشروط فإن الرهن يكون باطلاً.

ثانياً: مفهوم الائتمان المصرفي، أهميَّته، وخصائصه:

عُرِّف الائتمان المصرفي بأنَّه: عملية تزويد الأفراد والمؤسَّسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهَّد المقترض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقَّة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محدَّدة [10]. وبتعريفٍ آخر للائتمان هو: عملية مبادلة قيمةٍ حاضرة في مقابل وعدٍ بقيمةٍ آجلة مساوية لها، وغالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً [11].

<u>ويمكن توضيح أهمية الائتمان المصرفي على الشكل الآتي:</u>

1-أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للمقترض: تكمن أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للمقترض من خلال الدور الذي يلعبه هذا الائتمان في تدعيم عملياته الاستهلاكية، إذ يمكِّن المقترض من الحصول على بعض السلع الاستهلاكية على الرغم من عدم قدراته على دفع قيمتها في الوقت الحاضر، وذلك بمنحه التمويل اللازم لشراء هذه السلع على أن يتم سدادها على أقساط، وبالنسبة للمؤسسات الإنتاجية فإنَّ الائتمان يمكنها من تمويل استثماراتها ومواجهة الصعوبات الماليَّة وتسوية توازنها المالي، كما يمكنها من الحصول على التمويل اللازم لشراء بعض الأصول الإنتاجية التي تلزمه. [12]

2-أهميَّة الائتمان المصرفي بالنسبة للمصرف: يلعب الائتمان المصرفي دوراً بالغ الأهمية بالنسبة للمصرف، فهو يمثل المصدر الرئيس لإيراداته والاستثمار الذي يضمن له تحقيق الربحية العالية، كما أنَّ ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات المصارف التجارية يشير إلى زيادة أهميَّة الفوائد والعمولات وتوفير قدر مناسب من السيولة تمكِّن من مواجهة

سحوبات العملاء، كما أنَّ الائتمان المصرفي يساهم في تشغيل الأموال العاطلة والموجودة في المصارف بصورة مؤقتة وذلك عن طريق التمويلات القصيرة الأجل، هذا ويساهم الائتمان المصرفي في زيادة الحصة السوقية للمصرف وبالتالي تحقيق نموه وازدهاره. [13]

3-أهميَّة الائتمان المصرفي للاقتصاد ككل: للائتمان المصرفي دورٌ مهمٌّ في الحياة الاقتصادية لما يقدِّمه من دعم للأنشطة الاقتصادية تتمثل في: [14]

- يُستخدم الائتمان المصرفي كأساسٍ لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية، لأنَّ المصرف المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظَر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة.
- يؤدِّي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي، وبالتالي فهو عاملٌ مهمّ يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.
- الائتمان المصرفي أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المنشآت من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصَّصة لها.
- للائتمان المصرفي تأثيرٌ مباشرٌ على زيادة الادِّخار والحدِّ من الاستهلاك، لأنَّ المصارف تعمل على تشجيع الأفراد على الادِّخار لتوفير موارد الائتمان، الأمر الذي يحدُّ من الاستهلاك.
- بدون الائتمان المصرفي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر الماليَّة داخل الاقتصاد مقيَّدة، كما أنَّ فوائض الوحدات الاقتصادية المدَّخرة سوف لن تتدفَّق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.

يُمنح الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والكبيرة، والمؤسسات الكبيرة باعتبارها أكبر حجماً وتوسعاً مقارنة بالمؤسسات الصغيرة، فتحتاج أكثر للائتمان المصرفي لتمويل مشاريعها، **والذي يتمتع بالخصائص الآتية:** [15]

- **الثقة بين الطرفين:** وهي من أهم خصائص الائتمان، فلا بدَّ للمصرف أن تكون له ثقة في العميل الذي سيقوم بالتسديد في الوقت المحدَّد.
- **تحديد مدة الاستحقاق:** يجب أن يكون هناك فترة زمنية بين منح الأموال واستحقاقها.
- **التعهد أو المبادرة:** يعد المصرف العميل بمنحه الائتمان بعد موافقة العميل على شروط العقد.
- **الربح أو الفائدة:** يجب على العميل دفع ثمن القيام باستخدام هذه الأموال المتمثلة بالفائدة.

النَّتائج والمناقشة:

1- أداة الدِّراسة:

بعد الاطِّلاع على مجموعة من الدِّراسات والأبحاث العربيَّة والأجنبيَّة التي تناولت أثر الضَّمانات المصرفيَّة المقدَّمة من العميل على قرار منح الائتمان المصرفي، وبناءً على نتائج الدِّراسة الاستطلاعيَّة التي أُجريت لعيِّنة من المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة، صُمِّمت استبانة (الملحق 1) والتي تضمَّنت مجموعة من الأسئلة المتعلِّقة بموضوع البحث [1] [2] [3] [4].

وُزِّع ما مجمله (145) استبانة على عيِّنة ميسرة من الإداريين والعاملين في قسم الائتمان المصرفي في المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة الآتية المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة: بنك قطر الوطني، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك الائتمان الأهلي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، وبنك سورية والمهجر .استُرجع ما مجمله (125) استبانة صالحة للدراسة، وحُلِّلت البيانات باستخدام (spss 25).

2- اختبار صدق وثبات الاستبانة:

للتحقُّق من صدق الاتِّساق البنائي لاستبانة الدِّراسة تم حساب قيمة معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، ومن ثم إيجاد مصفوفة الارتباط بين المتوسطات الجزئية والمتوسط الكلي والتي جاءت على الشكل الآتي:

الجدول رقم (1): مصفوفة صدق الاتّساق الدّاخلي

Correlations							
		متوسّط قيم إجابات العبارات الممثّلة لمتغيّر الضّمانات الشّخصيّة	متوسّط قيم إجابات العبارات الممثلة لمتغيّر الضّمانات النّقديّة	متوسّط قيم إجابات العبارات الممثلة لمتغيّر الضّمانات العينيّة	متوسّط قيم إجابات العبارات الممثّلة لمتغيّر الضّمانات العقاريّة	متوسّط قيم إجابات العبارات الممثّلة لمتغيّر قرار منح الائتمان المصرفي	متوسّط قيم المتوسّطات الخمس
متوسّط قيم إجابات العبارات الممثّلة لمتغيّر الضّمانات الشّخصيّة	Pearson Correlation	1	.627**	.783**	.762**	.851**	.792**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000
	N	125	125	125	125	125	125
متوسّط قيم إجابات العبارات الممثلة لمتغيّر الضّمانات النّقديّة	Pearson Correlation	.627**	1	.871**	.776*	.741**	.835**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000
	N	125	125	125	125	125	125
متوسّط قيم إجابات العبارات الممثلة لمتغيّر الضّمانات العينيّة	Pearson Correlation	.783**	.871**	1	.844**	.711**	.822**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000
	N	125	125	125	125	125	125
متوسّط قيم إجابات العبارات الممثّلة لمتغيّر الضّمانات العقاريّة	Pearson Correlation	.762**	.776*	.844**	1	.833**	.719**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000
	N	125	125	125	125	125	125
متوسّط قيم إجابات العبارات الممثّلة لمتغيّر قرار منح الائتمان المصرفي	Pearson Correlation	.851**	.741**	.711**	.833**	1	.824**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000
	N	125	125	125	125	125	125
متوسّط قيم المتوسّطات الخمس	Pearson Correlation	.792**	.835**	.822*	.719**	.824**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	125	125	125	125	125	125
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).							
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).							

المصدر: نتائج التَّحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يبيِّن الجدول السَّابق أنَّ جميع معاملات الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدَّرجة الكليَّة للاستبانة دالَّة عند مستوى معنويَّة ($\alpha = 0.05$)، ولذلك تُعتبر جميع محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

أختبر ثبات استبانة الدِّراسة من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ الذي يعبر عن متوسط الارتباط الداخلي بين العبارات التي يقيسها، وتتراوح قيمته بين (0 و 1)، وتعتبر القيمة المقبولة له (0.60 فأكثر)، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما ارتفعت درجة ثبات الاستبانة وصلاحيتها للاستخدام، ويبين الجدول الآتي نتائج حساب معامل ألفا كرونباخ لكل متغير من متغيرات الاستبانة على حدة، ولجميع متغيرات الاستبانة "مجتمعة":

الجدول رقم (2): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

رقم المتغير	المتغير	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
1	الضَّمانات الشَّخصيَّة	7	0.842
2	الضَّمانات النَّقديَّة	10	0.826
3	الضَّمانات العينيَّة	11	0.828
4	الضَّمانات العقاريَّة	9	0.927
5	قرار منح الائتمان المصرفي	16	0.859
جميع المتغيرات "مجتمعة"		53	0.846

المصدر: نتائج التَّحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يظهر من الجدول السَّابق أنَّ قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل محور من محاور الاستبانة، فهي تتراوح بين (0.826) و (0.927)، أمَّا قيمة هذا المعامل لجميع محاور الاستبانة مجتمعة فقد بلغت (0.846).

وبذلك يمكن القول أنَّ الاستبانة تتمتَّع بدرجة جيدة جدَّاً من الصِّدق والثَّبات، ممَّا يعني أنَّها قابلة للتَّوزيع على أفراد العيِّنة وصالحة للحصول على البيانات المطلوبة.

3- اختبار فرضيَّات البحث:

1/3- اختبار الفرضيَّة الفرعيَّة الأولى:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة **للضَّمانات الشَّخصيَّة** المقدَّمة من قبل العميل **في** قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة.

لاختبار هذه الفرضية تم تحليل الارتباط والتباين والانحدار البسيط لأثر **الضَّمانات الشَّخصيَّة في** اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة، ويمكن توضيح النتائج في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3): تحليل الارتباط والتباين والانحدار البسيط بين الضَّمانات الشَّخصيَّة واتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي

معلمات النموذج	القيم الاحصائية	اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
الحد الثابت: B_0	3.134	22.674	0.000
الضَّمانات الشَّخصيَّة: β	0.454	3.234	0.000
الارتباط: R	0.842		
معامل التحديد: R^2	0.708		
اختبار (F)	131.623		
Sig.	0.000		

المصدر: نتائج التَّحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يشير الجدول رقم (3) إلى أن قيمة معامل الارتباط بين **الضَّمانات الشَّخصيَّة** واتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة قد بلغت (0.842)، مِما يعني أن العلاقة طردية ومتينة بين **الضَّمانات الشَّخصيَّة** واتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة [15]. كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد تبلغ

(0.708)، مِما يعني أن (71%) من التغيرات في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة ناتجةً عن التغير في مستوى الاهتمام **بالضَّمانات الشَّخصيَّة**. أما معامل **الانحدار (β)** فقد بلغت قيمته (0.454)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام **بالضَّمانات الشَّخصيَّة** يؤدي إلى الزيادة في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة بقيمة (0.454). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة **(F)** المحسوبة التي بلغت (131.623)، وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يؤكد قبول الفرضية البديلة التي تنص على: وجود أثر ذو دلالة إحصائيَّة **للضَّمانات الشَّخصيَّة** المقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة.

وبناءً عليه يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي على الشكل الآتي:

$$Y = 3.134 + 0.454\ X$$

حيث أن:

X: المتغير المستقل: الضَّمانات الشَّخصيَّة	Y: المتغير التابع: قرار منح الائتمان المصرفي

2/3- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة **للضَّمانات النَّقديَّة** المقدَّمة من قبل العميل **في** قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة.

لاختبار هذه الفرضية تم تحليل الارتباط والتباين والانحدار البسيط لأثر **الضَّمانات النَّقديَّة في** اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة، ويمكن توضيح النتائج في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4): تحليل الارتباط والتباين والانحدار البسيط بين الضَّمانات النَّقديَّة واتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي

معلمات النموذج	القيم الاحصائية	اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
الحد الثابت: B_0	3.237	19.463	0.000
الضَّمانات الشَّخصيَّة: β	0.347	3.546	0.000
الارتباط: R	0.785		
معامل التحديد: R^2	0.616		
اختبار (F)	145.572		
Sig.	0.000		

المصدر: نتائج التَّحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يشير الجدول رقم (4) إلى أن قيمة معامل الارتباط بين **الضَّمانات النَّقديَّة** واتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة قد بلغت (0.785)، مِما يعني أن العلاقة طردية ومقبولة بين **الضَّمانات النَّقديَّة** واتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة [15]. كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد تبلغ (0.616)، مِما يعني أن (62%) من التغيرات في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة ناتجةً عن التغير في مستوى الاهتمام **بالضَّمانات النَّقديَّة**. أما معامل **الانحدار (β)** فقد بلغت قيمته (0.347)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام **بالضَّمانات النَّقديَّة** يؤدي إلى الزيادة في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة بقيمة (0.347). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة **(F)** المحسوبة التي بلغت (145.572)، وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يؤكد قبول الفرضية البديلة التي تنص على: وجود أثر ذو

دلالة إحصائيَّة **للضَّمانات النَّقديَّة** المقدَّمة من قبل العميل **في** قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة.

وبناءً عليه يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي على الشكل الآتي:

$$Y = 3.237 + 0.347\ X$$

حيث أن:

X: المتغير المستقل: الضَّمانات النَّقديَّة	**Y: المتغير التابع: قرار منح الائتمان المصرفي**

3/3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة **للضَّمانات العينيَّة** المقدَّمة من قبل العميل **في** قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة.

لاختبار هذه الفرضية تم تحليل الارتباط والتباين والانحدار البسيط لأثر **الضَّمانات العينيَّة في** اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة، ويمكن توضيح النتائج في الجدول الآتي:

الجدول رقم (5): تحليل الارتباط والتباين والانحدار البسيط بين الضَّمانات العينيَّة واتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي

معلمات النموذج	القيم الاحصائية	اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
الحد الثابت: B_0	2.438	25.745	0.000
الضَّمانات الشَّخصيَّة: β	0.487	4.253	0.000
الارتباط: R	0.858		
معامل التحديد: R^2	0.736		
اختبار (F)	136.823		
Sig.	0.000		

المصدر: نتائج التَّحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يشير الجدول رقم (5) إلى أن قيمة معامل الارتباط بين **الضَّمانات العينيَّة** واتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة قد بلغت (0.858)، مِما يعني أن العلاقة طردية ومتينة بين **الضَّمانات العينيَّة** واتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة [15]. كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد تبلغ (0.736)، مِما يعني أن (74%) من التغيرات في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة ناتجةً عن التغير في مستوى الاهتمام **بالضَّمانات العينيَّة**. أما معامل **الانحدار (β)** فقد بلغت قيمته (0.487)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام **بالضَّمانات العينيَّة** يؤدي إلى الزيادة في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة بقيمة (0.487). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة **(F)** المحسوبة التي بلغت (136.823)، وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يؤكد قبول الفرضية البديلة التي تنص على: وجود أثر ذو دلالة إحصائيَّة **للضَّمانات العينيَّة** المقدَّمة من قبل العميل **في** قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة.

وبناءً عليه يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي على الشكل الآتي:

$$Y = 2.438 + 0.487\ X$$

حيث أن:

X: المتغير المستقل: الضَّمانات العينيَّة	**Y: المتغير التابع: قرار منح الائتمان المصرفي**

4/3- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة **للضَّمانات العقاريَّة** المقدَّمة من قبل العميل **في** قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة.

لاختبار هذه الفرضية تم تحليل الارتباط والتباين والانحدار البسيط لأثر **الضَّمانات العقاريَّة في** اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة، ويمكن توضيح النتائج في الجدول الآتي:

الجدول رقم (6): تحليل الارتباط والتباين والانحدار البسيط بين الضَّمانات العقاريَّة واتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي

معلمات النموذج	القيم الاحصائية	اختبار (T)	القيمة الاحتمالية (.Sig)
الحد الثابت: B_0	3.736	20.438	0.000
الضَّمانات الشَّخصيَّة: β	0.342	3.214	0.000
الارتباط: R	0.756		
معامل التحديد: R^2	0.571		
اختبار (F)	157.376		
Sig.	0.000		

المصدر: نتائج التَّحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يشير الجدول رقم (6) إلى أن قيمة معامل الارتباط بين **الضَّمانات العقاريَّة** واتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة قد بلغت (0.756)، مِما يعني أن العلاقة طردية ومقبولة بين **الضَّمانات العقاريَّة** واتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة [15]. كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد تبلغ (0.571)، مِما يعني أن (57%) من التغيرات في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة ناتجةً عن التغير في مستوى الاهتمام **بالضَّمانات العقاريَّة**. أما معامل **الانحدار (β)** فقد بلغت قيمته (0.342)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام **بالضَّمانات العقاريَّة** يؤدي إلى الزيادة في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة بقيمة (0.342). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة **(F)** المحسوبة التي بلغت (157.376)، وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يؤكد قبول الفرضية البديلة التي تنص على: وجود أثر ذو دلالة إحصائيَّة **للضَّمانات العقاريَّة** المقدَّمة من قبل العميل **في** قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة.

وبناءً عليه يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي على الشكل الآتي:

$$Y = 3.736 + 0.342\ X$$

حيث أن:

X: المتغير المستقل: الضَّمانات العقاريَّة	Y: المتغير التابع: قرار منح الائتمان المصرفي

5/3- اختبار الفرضية الرئيسة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة **للضمانات المقدَّمة من قبل العميل في** قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة.

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بتحليل الارتباط والتباين والانحدار المتعدد لأثر **الضمانات المقدَّمة من قبل العميل في** اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة، ويمكن توضيح النتائج في الجدول الآتي:

الجدول رقم (7): تحليل الارتباط والتباين والانحدار المتعدد لأثر الضمانات المقدَّمة من قبل العميل في قرار منح الائتمان المصرفي

Sig.	T	B		DF	F	R Square	R	Model
.000[b]	17.536	2.964		1	153.428	0.677	0.823[a]	1
.000	4.214	0.436	الضَّمانات الشَّخصيَّة					
.000	3.416	0.192	الضَّمانات النَّقديَّة	123				
.000	2.623	0.387	الضَّمانات العينيَّة					
.000	3.542	0.456	الضَّمانات العقاريَّة	124				

المصدر: نتائج التَّحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS 25)

يشير الجدول (7) إلى أثر جميع أنواع الضَّمانات المصرفيَّة مجتمعةً على اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائيَّة لجميع أنواع الضَّمانات المصرفيَّة مجتمعةً على اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف محلِّ الدِّراسة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط **(R)** بين أنواع الضَّمانات المصرفيَّة واتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي (0.823)، مما يعني أن الارتباط طردي ومتين [15]. أما معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.677)، أي أنَّ الضَّمانات المصرفيَّة تفسر **(67%)** من التغيرات في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي، أما باقي النسبة فتعود إلى تأثير متغيرات أخرى. أما معامل **الانحدار (β)** فقد بلغت قيمته (0.436) للضَّمانات الشَّخصيَّة، و(0.192) للضَّمانات النَّقديَّة، و(0.387) للضَّمانات العينيَّة، و(0.456) للضَّمانات العقاريَّة. وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بالضَّمانات المصرفيَّة يؤدي إلى الزيادة في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي بقيمة (0.436) للضَّمانات الشَّخصيَّة، و(0.192) للضَّمانات النَّقديَّة، و(0.387) للضَّمانات العينيَّة، و(0.456) للضَّمانات العقاريَّة. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة **(F)** المحسوبة التي بلغت (153.428)، وهي دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يؤكد قبول الفرضية البديلة التي تنص على: وجود أثر ذو دلالة إحصائيَّة **للضمانات المقدَّمة من قبل العميل في** قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التِّجاريَّة الخاصَّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليَّة.

وعليه يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي على الشكل الآتي:

$$Y = 2.964 + 0.436\ X1 + 0.192\ X2 + 0.387\ X3 + 0.456\ X4$$

حيث أن:

X1: الضَّمانات الشَّخصيَّة	Y: المتغير التابع: قرار منح الائتمان المصرفي
X2: الضَّمانات النَّقديَّة	
X3: الضَّمانات العينيَّة	
X4: الضَّمانات العقاريَّة	

النتائج والتَّوصيات:

في نهاية البحث توصَّلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

1) أظهرت نتائج البحث وجود تفاوت في درجة تأثير أنواع الضمانات المصرفية في القرار الائتماني، الأمر الذي يشير إلى أن المصارف لا تتعامل مع جميع الضمانات بالمستوى نفسه من الأهمية، وإنما تفضّل الضمانات الأكثر قدرة على تغطية مخاطر التعثر واسترداد الحقوق .

2) بينت نتائج البحث أن البيئة الاقتصادية غير المستقرة تدفع المصارف إلى التشدد في طلب الضمانات وتعزيز إجراءات التحقق والمتابعة قبل منح التسهيلات الائتمانية.

3) أظهرت نتائج البحث أن الضمانات المصرفية تُعد من العوامل الأساسية التي تعتمد عليها المصارف التجارية الخاصة عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي، الأمر الذي يعكس أهمية إدارة الضمانات في الحد من المخاطر الائتمانية وتعزيز جودة القرارات التمويلية.

4) بيّنت النتائج أن الضمانات الشخصية تسهم في تعزيز ثقة المصرف بالعميل، ولا سيما من خلال دراسة السمعة والالتزام والسلوك المالي لطالب الائتمان، مما يساعد المصارف على تخفيض احتمالات التعثر مستقبلاً.

5) أظهرت نتائج البحث أن الضمانات النقدية تؤدي دوراً مهماً في دعم القرار الائتماني، نظراً لما توفره من سيولة وضمانات مباشرة تساعد المصرف على استرداد أمواله وتقليل درجة المخاطرة المرتبطة بمنح التسهيلات الائتمانية.

6) كشفت النتائج أن الضمانات العينية والعقارية تُعد من أكثر أنواع الضمانات تأثيراً في قرار منح الائتمان، وذلك بسبب ارتفاع قدرتها على تغطية مخاطر عدم السداد، الأمر الذي يدفع المصارف إلى التشدد في تقييمها والتحقق من سلامتها القانونية والمالية.

7) أوضحت نتائج البحث أن المصارف محل الدراسة تعتمد بدرجة كبيرة على تحليل البيانات المالية ودراسة الوضع الاقتصادي والائتماني للعميل قبل اتخاذ القرار الائتماني، بما يعكس تزايد الاهتمام بتطبيق مبادئ الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية.

8) بينت نتائج البحث أن وجود سياسات ائتمانية واضحة وأنظمة رقابة فعالة يسهم في ترشيد قرارات منح الائتمان والحد من القروض المتعثرة، وهو ما يؤكد أهمية تطوير نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في المصارف التجارية.

<u>في ضوء النَّتائج السَّابقة التي أسفر عنها البحث، اقترحت الباحثة التَّوصيات الآتيَّة:</u>

1-على المصارف محل الدراسة الاهتمام بتطوير الإطار القانوني والرقابي وتعزيز إدارة المخاطر من خلال إنشاء أنظمة رقابة داخلية صارمة.

2-إنَّ تحليل القوائم المالية أداة رئيسة لتحديد مواطن القوة والضعف للمصارف، وإنَّ نسب ومؤشرات التحليل المالي هي مخرجات القوائم المالية، لذلك توصي الباحثة باستخدام القوائم المالية كأداة لبناء نماذج تقييم الأداء المصرفي ومحاولة معالجة نقاط الضعف للمحافظة على حقوق ذوي المصالح.

1- التأكيد على أهمية توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة في مجال التحليل المالي، بحيث يكونوا قادرين على التعامل مع نسبه ومؤشراته بشكلٍ أفضل مع توفير التدريب اللازم لهم في هذا المجال لضمان التوصل إلى نتائج دقيقة وسليمة.

2-تفعيل القواعد التَّنظيميَّة التي تتمثَّل في السياسة الائتمانيَّة لدى المصارف، حيث أنَّ وجود مصفوفة من المبادئ والقواعد التي تنظِّم العمليَّة الائتمانيَّة بما يشمله ذلك من دراسة ومنح ومتابعة للائتمان وتحديد أنواع الائتمان والأنشطة التي يمكن تمويلها من قبل المصرف، من شأنه أن يساعد المصرف في التّخطيط لأهدافه واتِّخاذ القرار الائتماني السَّليم، ومن ثمَّ التقليل من مخاطر القروض المتعثِّرة.

3-الاستمرار في الإصلاحات التي تستهدف تعزيز متانة وسلامة القطاع المصرفي بما يساعد ذلك بدرجة كبيرة في الحدِّ من القروض المتعثِّرة.

4–ضرورة قيام المصرف بعمليات المراجعة الدوريَّة للقروض، بما يمثِّل إجراءً احترازياً لتجنُّب زيادة مخاطر القروض المتعثِّرة، وبما يساعد على اكتشاف التعثُّر مبكِّراً ممَّا يسهِّل عمليَّة معالجتها من خلال متابعة الظُّروف الخاصَّة بالمقترض ومراقبة وضعه المالي والتأكُّد من توظيف موظَّفين أصحاب كفاءات مهنية عالية بالعمليَّة الائتمانيَّة.

5–تعزيز دور شبكات المعلومات الائتمانيَّة والالتزام بالمعايير الرَّقابيَّة الاحترازيَّة والعمل على تبنِّي معيار الرَّقابة المبنية على المخاطر.

References:

[1] A. Al-Dughaim, "Financial and Credit Analysis and its Role in Rationalizing Bank Lending Operations: A Case Study of the Syrian Industrial Bank," *Latakia University Journal - Economic and Legal Sciences Series*, (in Arabic) vol. 38, no. 3, 2021.

[2] M. Abu Sardaneh, "The Factors Influencing the Decision to Grant Credit in the Banks of Jordan: A Field Study on the Jordanian Banks," *Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities*, (in Arabic) vol. 15, no. 1, 2023.

[3] R. Siam, "The utilizing of financial analysis in rationalizing decision of granting credit facilities," *Journal of International Marketing*, vol. 18, no. 3, 2023.

[4] K. Jakka, "A Novel Credit Scoring System in Financial Institutions Using Artificial Intelligence Technology," *International Journal: Information Technologies and Knowledge*, vol. 12, no. 3, 2024.

[5] A. Chen, "Credit risk measurement and early warning of SMEs: An empirical study of listed SMEs in China," *Decision Support Systems*, vol. 28, no. 7, pp. 301–310, 2020.

[6] C. Vlad, "Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan," *The Romanian Economic Journal*, vol. 8, no. 9, 2020.

[7] M. Nichaus, *Studies in Financial Institutions: Commercial Banks*, 2nd ed. New York: McGraw-Hill, 2023.

[8] C. Evan, *Money, Credit and Economy Activity*. Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 2023.

[9] D. Malik, "The Credit Rating Process and Estimation of Transition Probabilities," *Management Science and Operations*, London Business School, vol. 21, no. 9, 2022.

[10] F. Phillip, *Bank Strategic Management and Marketing*. New York: John Wiley & Sons Ltd., 2022.

[11] M. Zack, "The role of decision support systems in an indeterminate world," Master's thesis, College of Business Administration, Northeastern University, USA, 2021.

[12] H. Sinn, *Interest Rate Risk Management*. London: CIMA Publishing, 2022.

[13] J. Thirio, "Protrader and expert System for Program trading," *Managerial Finance*, vol. 15, MCB University Press, England, 2023.

[14] P. Sir, "A multi-expert architecture for Credit with assessment: the Creedy system," in *Proceedings of the Expert Systems Conference*, Edited by O. De Leary and P. R. Johnson, 2023.

[15] C. Charlie, "Expert System for Decision-Making Problem in Economics," *Journal of Marketing Communications*, vol. 9, no. 2, 2019.

[16] N. Al-Alwan and M. Nawlo, "Study of The Impact of Banking Risk Stress Tests on Financial Soundness," *Aleppo University Research Journal - Economic Sciences Series*, (in Arabic) no. 53, 2025.

[17] E. Hassoun and B. Daher, "The Effect of Bank Guarantees in Reducing Credit Risks in Banks Operating in Syria," *Albaath University Journal - Economic Sciences Series*, (in Arabic) vol. 46, no. 1, 2024.

[18] S. Luck and J. Santos, "Collateral and Bank Monitoring," Technical report, Federal Reserve Bank of New York, New York, USA, Revised 2025.
[19] I. Aldasoro and S. Doerr, "Collateralized lending in private credit," Tech. Rep. BIS Working Papers No. 1267, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, May 2025.

الملحق (1): استبانة الدِّراسة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

تقوم الباحثة بدراسة حول:

أثر الضمانات المقدَّمة من قبل العميل على قرار منح الائتمان المصرفي "دراسة ميدانية في المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

فيرجى منكم تعبئة الاستمارة المرفقة، وذلك بعد قراءة كل عبارة من عبارات الاستبانة قراءة متأنية، ثم يُرجى وضع إشارة (x) في الخانة التي تعبر عن مدى موافقتكم عليها.

علماً بأنَّ المعلومات المقدمة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وتتوقف على دقتها صحة النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة.

شاكرين لكم جهدكم وتعاونك

يُرجى وضع إشارة (X) في الخانة الَّتي تراها مناسبة حسب الوحدة الإدارية التي تعمل بها

المتغيرات الديموغرافيَّة		
الجنس		ذكر
		أنثى
العمر		أقل من (25) سنة
		من (25) إلى (34) سنة
		من (35) إلى (44) سنة
		من (45) إلى (54) سنة
		أكثر من (55) سنة
المستوى التَّعليميّ		معهد متوسط
		شهادة جامعية
		دبلوم
		ماجستير

		دكتوراه
التَّخصُّص العلميّ		إدارة أعمال
		محاسبة
		مالية ومصرفية
		غير ذلك
المستوى الوظيفي		إدارة عليا
		إدارة وسطى
		إدارة دنيا
الخبرة العمليَّة		أقل من (5) سنوات
		من (5) إلى (9) سنوات
		من (10) إلى (14) سنة
		من (15) سنة فأكثر

البيان	غير موافق بشدة 1	غير موافق 2	محايد 3	موافق 4	موافق بشدة 5
الضمانات الشَّخصيَّة					
1- يعمل المصرف على تجنب أو التقليل من منح التسهيلات الائتمانية الشخصية (بضمانات شخصية).					
2- يتعرَّف المصرف على مدى التزام العميل بالشروط والاتفاقيات التي يرتبط بها مع الآخرين.					
3- تؤثر العلاقات الشخصية القائمة بين إدارة الائتمان والعميل على منح التسهيلات الائتمانية له.					
4- يهتم المصرف بالعوامل المميزة لشخصية العميل مثل درجة الثقافة والمركز الوظيفي والعمر، وغيرها من العوامل الشخصية عند منح الائتمان.					
5- يهتم المصرف بجمع المعلومات عن العميل من حيث وضعه الشخصي وأخلاقياته وسلوكه ووضعه العائلي.					
6- يتعرف المصرف على معاملات طالب الائتمان من خلال العملاء والموردين والمؤسسات التجارية التي يتعامل معها.					

7- تعتبر شخصية العميل من حيث المركز الاجتماعي والأخلاق والالتزام من العوامل المؤثرة في تحديد سعر الفائدة على الائتمان.					
الضمانات النقديَّة					
1- يتعرف المصرف على مصادر التمويل المختلفة للعميل قبل حصوله على التسهيلات الائتمانية المطلوبة.					
2- يقوم المصرف بتحديد أوجه الإنفاق المختلفة لأموال العميل بشكل عام.					
3- يقوم المصرف بدراسة وتحديد مصادر الدخل المتوقعة لمشاريع العميل والأرباح المتوقعة.					
4- تقوم إدارة الائتمان في المصرف بالكشف عن مؤسسة العميل وموجوداته وحساباته وكشوفات حسابه لدى المصارف الأخرى.					
5- يقوم المصرف بالتعرف على مركز العميل في السوق مقابل المنافسين الآخرين.					
6- يعتبر رأس مال العميل المرتفع عاملاً مشجعاً على منح العميل التسهيلات الائتمانية المطلوبة.					
7- يقوم المصرف بتحليل نسب الربحية المتعلقة بمشروع العميل من خلال تحليل القوائم المالية للعميل.					
8- يطلب المصرف من العميل الاحتفاظ باحتياطي السيولة داخل الشركة لمواجهة الظروف الصعبة والمفاجئة وغير المتوقعة.					
9- يقيس المصرف قدرة العميل على سداد خصومه المتداولة من أصوله المتداولة.					
10- يتأكد المصرف من مدى قدرة العميل على تغطية الفوائد المستحقة عليه من صافي أرباحه.					
الضمانات العينيَّة					
1- تعتبر خبرات العميل السابقة في مجال عمله مؤشراً هاماً في تحديد كفاءة العميل من الناحية الفنية والمالية والإدارية.					
2- يهتم المصرف بتحديد إمكانيات وحاجات العميل المستقبلية للأموال وربط عملية التسديد بهذه الإمكانات.					
3- يعتبر المصرف تطبيق العميل للأساليب الحديثة والمتطورة سواء الفنية أو الإدارية مؤشراً جيداً نحو كفاءة العميل وقدرته على السداد.					
4- يطلب المصرف من العميل طالب الائتمان موازنة تقديرية ويقوم بدراستها وتحليلها.					
5- يقوم المصرف بتحليل نسب النشاط المتعلقة بمشروع العميل من خلال تحليل القوائم المالية للعميل.					

6- يقوم المصرف بالاستعلام من سلطة النقد للتعرف على مديونية العميل.					
7- يقوم المصرف بالاستعلام من سلطة النقد للتحقق من البيانات والمعلومات التي يقدمها العميل.					
8- يتأكد المصرف من مدى توافق مواعيد سداد التسهيل الائتماني مع توافر السيولة لدى العميل من خلال دراسة التدفقات النقدية ومصادر الدخل والمصاريف المتوقعة للعميل.					
9- يقوم المصرف بدراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية لمشاريع العميل من خلال خبراء مختصين.					
10- يسعى المصرف للحصول على رأي المصارف الأخرى في العميل وفي وضعه المالي والاقتصادي والتسهيلات المقدمة إليه ومدى التزام العميل بالتسديد في المواعيد المحددة.					
11-تعتبر خبرات العميل السابقة في مجال عمله مؤشراً هاماً في تحديد كفاءة العميل من الناحية الفنية والمالية والإدارية.					
الضمانات العقاريَّة					
1- يتشدد المصرف في طلب الضمانات العقارية عند منحه التسهيلات الائتمانية حتى من العملاء الموثوق بهم (كالمباني والآلات والأراضي التي يتم رهنها لصالح المصرف).					
2- يقوم المصرف بدراسة وتحليل نوعية الضمانات العقارية التي يقدمها العملاء للحصول على التسهيلات الائتمانية.					
3- يتأكد المصرف من مدى سلامة الضمانات العقارية المقدمة من قبل العميل طالب الائتمان قبل منحه التسهيلات المطلوبة.					
4- يسمح المصرف للعميل باستعمال التسهيلات الائتمانية الممنوحة له قبل الحصول على الضمانات المقررة.					
5- يحتفظ المصرف بملفات دقيقة ومتكاملة تتضمن جمع المعلومات والبيانات الائتمانية الخاصة بالضمانات وذلك لتجنب المفاجآت.					
6- يلجأ المصرف إلى التأمين الشامل ضد مخاطر الائتمان عن طريق إبرام عقود مع شركات التأمين لتحمل مخاطر عدم السداد من قبل العملاء.					
7- يطلب المصرف من العميل إحضار جميع الوثائق الخاصة بالضمانات والتي تساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان قبل منحه.					
8- يعتبر المصرف أن الضمان الأساسي هو مدى تحقيق المشاريع المقترح تمويلها للأرباح.					

9- ينظر المصرف إلى الضمانات المقدمة من العميل على أنها مصدر احتياطي وليست مصدر رئيسي للسداد.					
قرار منح الائتمان المصرفي					
1- تتغير معايير القبول أو الرفض لطلبات الائتمان المقدمة بناءً على مقدار السيولة المالية المتوافرة للمصرف.					
2- يقوم المصرف بإصدار القروض وفقاً لخطة شهرية من حيث العدد والقيمة.					
3- قيام المصرف بتقييم محفظة الإقراض ونسب نشاطه باستمرار يساعد في إعداد خطط واضحة لإصدار القروض.					
4- زيادة السيولة المالية المتوافرة للمصرف تجعله يخفض أرباحه لزيادة عدد القروض المراد منحها لطالبي الائتمان.					
5- نسبة السداد مهمة جداً لتوفير السيولة اللازمة لإصدار قروض جديدة.					
6- يخصِّص المصرف نسبة محددة من أمواله للاستثمار في مجال الائتمان الصغير.					
7- تعتبر الاستراتيجية التي يتبعها المصرف عاملاً مهماً في اتخاذ قرار منح الائتمان.					
8- تعتبر حصة المصرف في السوق الائتماني عاملاً مهماً في اتخاذ قرار منح الائتمان.					
9- تعتبر إمكانيات المصرف المادية (كالتجهيزات المكتبية والتكنولوجية) عاملاً مهماً في اتخاذ قرار منح الائتمان.					
10- تعتبر الكفاءات البشرية لدى المصرف عاملاً مهماً في اتخاذ قرار منح الائتمان.					
11- يعتبر الغرض من الائتمان عاملاً مهماً في اتخاذ قرار منح الائتمان.					
12- يتم التأكد من أن الائتمان الممنوح يستخدم للغرض المخصص له، وربما لا يتنافى مع العادات السائدة في المجتمع.					
13- يعتبر مبلغ الائتمان عاملاً مهماً في اتخاذ قرار منح الائتمان.					
14- تعتبر مدة الائتمان عاملاً مهماً في اتخاذ قرار منح الائتمان.					
15- يعتبر مصدر سداد الائتمان عاملاً مهماً في اتخاذ قرار منح الائتمان.					
16- تعتبر طريقة سداد الائتمان عاملاً مهماً في اتخاذ قرار منح الائتمان.					

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير